صدى الحرية

أسبوعية ثورية اجتماعية
ثوعوية منوعة

للتواصل وإرسال المشاركات:
Facebook / SadaALhoryeh ** freequd@gmail.com

فريق QMT قدسيا الإعلامي

صدى الحرية | العدد 89 | الجمعة 5 | كانون الأول | 2014

حتى لا ننساها

حاول ولا تحتذر

خيارات المستسلمين

ضامن الهدنة

عندما يقول ستيفان..

التجويع الدولي

تطوع

حاول ولا تعتذر

من طبيعة البشر الركون إلى الدعة والابتعاد عن أي خطر، سمه هروباً... خوفاً... إنها النفس البشرية، لاسيما التي لم تروض على خوض غمار الحروب أو أنها لم تتعرض للأزمات الجادة.
ما نعانيه في مدينتنا وأتحدث عن "أنفسنا" نحن الثوار الذي اهتممنا بالشأن السلمي ومساره، مرحلة ركود، بل ربما ابتعاد واضح عن خط الثورة، لا أعني عن مبادئها، لكن فيما يبدو يخالط قلوبنا حالاتٌ من اليأس اتجاه واقعٍ ساكن، لم نعمل على تحريكه وفق مسارٍ صحيحٍ هادف، وإنما وقفنا واكتفينا بما أنجز من كان قبلنا وواجهنا مصاعب جديدة بعد غيابهم ووقفنا رافعين أكفنا للسماء فحسب.
إن البعيد عن المشهد لا يدرك حقيقة الواقع كما نراه نحن اليوم، فاللوحة التي آمنا بجمالها تكسرت، وتفككت بتقصيرنا، ولعل البعض يتساءل عن دور الثوار في محاربة هذه المظاهر والفساد الذي دب في صفوفها، بل حتى عن غياب مظاهر العمل الثوري السلمي الذي صنعناه يوماً.
في قدسيا على سبيل المثال بدأنا بمراجعةٍ مع أنفسنا أولاً ناقشنا تقصيرنا، مراتٍ عدة وبجديةٍ تامة، غلّبنا مصلحة المدينة دائماً، لكن أحد اكبر أخطائنا كان السكوت عن التجاوزات كبرت أم صغرت.
لاحظنا عدم التجاوب بل حتى الخوف من دخول صفحةٍ ثورية لا من ناحية التفاعل الإيجابي ولا حتى السلبي عبر النقد والمشورة، وكل ما يحدث في الشارع هو حديث انتقادٍ وهواجس أو مخاوف وجعل الثورة شماعةً تعلق عليها فوضى حاصلة وغيرها مما يمكن إلصاقه، لكن لم تقدم حلول من هؤلاء حتى اليوم سوى التباكي على أيام الذل الماضية باعتبارها لم تحمل الموت والنعوش معها.
بالمقابل، تحدثنا وتناولنا سلوكياتٍ مستهجنة إلا أن أحداً لم يتجاوب معنا ونعني من الأطراف المدعية الانتماء للثورة، بل استمروا غاضين الطرف، فلا خوف من سلطةٍ ولا رقيب، ولعلنا كنا أشرنا في عددنا الماضي إلى ملفات الفساد وأنها ستكون عناوين لأسابيع قادمة نتطرق لها.
نبحث عن حلول لكن المشاركة من قبل الناس وفتح صدورها مجدداً للثوار ولأهمية دورهم والتفاعل الحقيقي معهم نصحاً ومعونةً هو أول أسباب النجاح وتخطي الصعوبات، ومحاسبة المخطئ، هي دعوةٌ تكررت، لكن السمة الغالبة كانت الاستخفاف وإن أحسنا الظن فالدعاء والتضرع بالفرج هو العمل الوحيد.
وللخروج من عنق الزجاجة هذه، نوجه دعوةً ويداً لاستعادة مكانة الثورة في المدينة لكل الأطراف الثورية بشقيها السلمي والعسكري لتوحيد الجهود والخروج برؤية واضحة ومشتركة وفق هيكلية تنظيمية قانونية مخولة بالعمل والمحاسبة وسد الفراغ الذي تركته سلطة الدولة.
والاستفادة من تجارب المدن السورية الناجحة مثل "داريا" في الإدارة، معتمدين على الله تعالى أولاً وعلى أنفسنا وخيرات مدينتنا وسواعد شبابنا وعقولهم ثانياً.
ولن نخجل بعد اليوم من دعوةٍ لإحياء التظاهرات السلمية ضد رموز الفساد في المدينة، بل نلفت إلى أنها ستكون أول مواجهة بالخطأ.
لقد سببت تراكمات الأخطاء وطبيعة المجتمع وموقع المدينة الجغرافي وما ضمت إليها من ضيوف ابتعاداً عن الهدف الأساسي في إسقاط نظام الأسد ورموزه، وتحولنا من العمل الثوري إلى الدور الإصلاحي للمجتمع فضاعت الجهود وتاه الدليل، فتركنا واحداً على حساب الآخر، والأجدر كان المساهمة بالاتجاهين.
بدأنا اليوم بمحاسبة أنفسنا والوقوف على أخطائنا وتقصيرنا، ولنا في الغد بإذن الله موعدٌ مع صفحاتٍ وأبواب أخرى، لعل ما تبقى من أيام كفيلٌ بمراجعة أولئك لأنفسهم والوقوف على ما ارتكبوه ومن العودة للصواب، وإلا فإن شيئاً لن يرحم الطغاة الجدد من أقلامنا التي ستكون فاضحةً كاشفة.

ضامن الهدنة

حرص النظام منذ سنة على عقد كثير الهدن مع المناطق الثائرة، وكانت قوى الثورة الفاعلة على الأرض مجبورة بصورة أو أخرى للقبول بتلك الهدن لأسباب منها: غياب الدعم العسكري عن تلك المناطق الثائرة في بعض الأحيان ولقلّة العتاد، ومنها الرأفة بحال الناس الذين كان يحاصرهم النظام بسلاح الجوع مما يدفع الثوار للقبول أحيانا بتلك الهدن تحت ضغط العامل الإنساني في المناطق المكتظة بالناس أو النازحين إليها من المناطق المنكوبة.
لسنا هنا في معرض بَحْثِ صحة عقد الهدنة مع النظام أو عدم عقد الهدنة مع النظام، ولا يحق لنا ذلك، فالفاعلون على الأرض هم الأعرف بالظروف القاهرة التي دفعتهم إلى القبول بتلك الهدن، لكنني أسعى هنا إلى دراسة آلية عقد تلك الهدن والأخطاء التي نقع فيها عند عقدها.
إن أي هدنة بين طرفين يجب أن تقوم على شروط ضامنة لدوامها، وهذا أمر لا يستطيع أن ينكره أحدٌ، والخطأ الأول الذي نقع به عند عقد تلك الهدن هو عدم القبض بقوة على رقبة النظام بأمر يشعر به النظام أنه يجب عليه أن يلتزم بالهدنة، لقد استغل النظام عشرات المرات شعور الثوار بالشفقة على حال الناس المحاصرين فعمد في كل مرة إلى استغلال هذا الشعور حتى صارت هذه القضية هي نقطة ضعف الثوار التي يلجأ إليها النظام كل مرة في عقد هدنة، إن معرفة العدو (النظام) بنقاط ضعفنا كان سببا في كل مرة ليكون ذلك العدو هو العنصر الضاغط على الثوار للقبول بالهدنة، وإلى الآن لم ندرك أننا نستطيع أن نستلب من النظام مثلَ تلك العناصر للضغط عليه في المناطق الموالية له أيضا، والجروح قصاص، إن تهديد المناطق الموالية للنظام مهما كانت تلك المناطق هو عنصر قوة للثوار في هذا الشأن، وهذه مسألة لا تخفى على الذين يقومون على فهم استراتيجية الأرض العسكرية وثرواتها، إن النظام عمل خلال سنة كاملة على خرق كل الهدن التي عقدَها مع المناطق الثائرة ضده، وحين أدركَ الثوار في بعض تلك المناطق سياسة الكذب التي اعتمدها النظام في عقد الهدن لم تَعُدْ كثير من المناطق الثائرة تُؤمِنُ بجدوى تلك الهدن التي سرعان ما كان النظام يخترقها. انعدام الثقة هذا جعل النظام يعمد إلى لعبة قذرة جديدة من خلال الصحف الموالية له مثل صحيفة (الوطن) المحسوبة على النظام التي نشرت في هذا الأسبوع خبراً مفاده "مركز دمشق للدفاع الوطني شكَّل قوةً جديدة مهمتها حماية المصالحات وقمع أي محاولة خرق لمناطق الهدن" هذا الخبر أضحكني وأثار سخريتي لغباء هذا النظام لدرجة أنني سألتُ: ومن الذي يخرق تلك الهدن غير النظام نفسه؟ لسنا هنا في حاجة إلى البحث عن الأدلة على ذلك، فالذين يقيمون في الثائرة لديهم من الأدلة على ذلك الكثير، العجيبُ في هذا الخبر أن النظام يسعى إلى تنصيب نفسه الحَكَمَ في خصومة هو الخُصْمُ الأكبر فيها، فَيَصْدُقُ فيه قولُ القائل: "أنتَ الخَصْمُ والحَكَمُ!!" وتتابع صحيفة (الوطن) المحسوبة على نظام الفجور كَذِبَها في الخبر فتشير إلى أن "من مهام المركز الجديد حماية المصالحات ولو بقوة النار" إن هذا النظام الغبي ما زال بعد مضي أربع سنوات يظن نفسه (الحَكَم) في قضية رفعناها إلى الله وذلك النظام الفاجر هو الخصم فيها، على كل حال الفاعلون على الأرض يعرفون من الذي قام بخرق الهدن قدسيا وفي بيت سحم وفي القابون وفي برزة وفي غيرها، ما يهمُّني هو أن نعلم جميعا أن هذه الهدن التي نعقدها مع النظام ليس لها ضامن حقيقي، فإنْ كان لها ضامنٌ فَهُمْ جملةٌ من المحسوبين على النظام، وهؤلاء ليسوا ضامنين بل أتباع النظام وذيوله، لذلك يجب أن نبحث عن ضامن استراتيجي، لا عن ضامن شخصي، أي أنْ يكون الضامن ليس من الأشخاص، بل من طبيعة القوة الاستراتيجية على الأرض سواء كانت هذه القوة هي السيطرة على مفاصل الطرق الحيوية، أو الثروة المائية، أو غير ذلك، أليس من حقنا أن نهدد النظام بما نملكه على الأرض من منابع المياه والطرق الحيوية وغير ذلك كاستهداف مناطقه الموالية له مثلما يهددنا النظام بكل عتاده العسكري؟! قال تعالى: (**إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ**) وليعلم الجميع منا أن النصر صبر ساعة.

التجويع الدولي والعربي يتبع التحالف الدولي والعربي برنامج الغذاء العلمي ... يعلن إفلاسه

نبيل شبيب

السطور التالية يمليها "الوضع الراهن" في اللحظة الآنية، يوم الاثنين ٢/١٢/٢٠١٤م، ويرجو كاتبها أن تتبدل المواقف والممارسات.. وأن تجد التساؤلات المطروحة أجوبة تختلف عما توحي به المعطيات الحالية.

حتى الآن لا تزال قيادة التحالف الدولي الأمريكية ترفض أن تتضمن "استراتيجية أوباما" ما يزعج بقايا النظام في سورية، وهذا ما تجلى بقوة في استقالة وزير الدفاع الأمريكي بعد تصريحات عديدة كان من بينها أن استهداف داعش يحقق فوائد لصالح بقايا النظام الأسدي، كما تجلى في استمرار الخلافات مع تركيا حول شروطها الأربعة المعروفة للانضمام الفعال للتحالف.

قد يجد أهل التحليلات السياسية عبر المنظور الأمريكي والغربي تفسيراً ما لهذا الموقف "الاستراتيجي"، ولكن سيان هل يقنع أو لا يقنع، ما هو تفسيرهم للامتناع عن تنفيذ التزامات مالية سبق إعلانها وسط هالة "سياسية إنسانية" وصخب إعلامي كبير، في أكثر من مؤتمر انعقد في الكويت حول دعم الشعب السوري مالياً، بعد أن أصبح نصفه من اللاجئين والنازحين داخل الحدود وخارجها؟..

خلال سنوات الثورة كان عدم وفاء الغربيين بالالتزامات المالية يجد تعليلات غريبة من قبيل تجنب أن يصل الدعم المالي إلى الثوار المقاتلين –وهذا بحد ذاته منقصة فاضحة لمن يزعمون "صداقة" شعب سورية الثائر– ولكن ما الذي يفسر انقطاع تزويد برنامج الغذاء العالمي بما يمكنه مالياً من متابعة تقديم بعض الغوث المادي المحدود أصلاً، للمشردين في لبنان والأردن ومصر على وجه التخصيص، وليس داخل سورية الدامية فحسب؟.. وإذا كانت السياسات الغربية تشمل فيما تشمل ممارسة الضغوط عبر "حصار التجويع" على غرار ما تصنع بقايا القوات الأسدية وداعميها مع قطاعات شعبية كبيرة في مناطق الحصار، لا سيما في الغوطتين وحمص، فعلام لا تنفذ الدول الخليجية التزاماتها المالية تجاه البرنامج الدولي على الأقل، وهي التي أثبتت قدرتها على التحرك –وفق إرادتها السياسية– بسخاء مالي كبير في دعم الانقلابيين في مصر وليبيا على الأقل؟.. ومن يدري ما الذي ستأتي به الأيام القادمة في أسلوب التعامل مع ثورة شعب سورية، عندما نرصد –مثلاً– إعادة فتح سفارة لبقايا النظام المترنح في دولة الكويت، العضو في مجلس التعاون الخليجي.

هل يتصور صانعو القرار السياسي في الغرب وفي الخليج أن أسلوب "التجويع" يمكن أن يؤدي في سورية إلى ما أخفقوا في تحقيقه عبر معاييرهم الشاذة لتصنيف السوريين ولا سيما المقاتلين وتحريض بعضهم على بعضهم، أو ما عجزت عنه بقايا النظام الأسدي، عبر التقتيل والتشريد والتعذيب؟..

قد يمكن لمن يفسر القرارات السياسية "المتحررة" من التزام قيمي أو أخلاقي، أن يتقبل حظر الدعم المالي عن الثوار المستقلين عن الارتباطات الخارجية، بل وتوظيفه لانتزاع الثورة من مسارها الشعبي، بحجة "التوجهات الإسلامية" لأولئك الثوار، رغم ما خاضوه من جولات متوالية في مواجهة "داعش" جنبا إلى جنب مع جولاتهم في مواجهة بقايا النظام.. ولكن ما الذي يفسرون به قطع الدعم المالي لتأمين لقمة الطعام والدواء واللباس، لصالح المشردين؟..

هل بات "التجويع" سلاحهم لتهييج الحاضنة الشعبية للثورة ضد الثوار؟..

قد تقع ممارسات من جانب بعض الثوار يجري تعميمها فتساهم في تهييج الحاضنة الشعبية، ولكن يوجد لدى شعب سورية، حتى وهو في قلب المعاناة من الحصار والإجرام والتشريد، ما يكفي من الوعي المتجسد في عبارة (ما لنا غيرك يا أالله) ليدرك أن أسلوب "التجويع" لا علاقة له بممارسات الثوار، ولا باتجاهاتهم، بل بات "عنصراً مشتركاً" في الحرب على شعب سورية، يجمع للأسف بقايا نظام الأسد، وأولئك الذين لا يفتؤون يقولون إنه فاقد للمشروعية.. فمتى يتخلون عن ممارسات متوالية، تنزغ عن كلامهم البقية الباقية من المصداقية، ناهيك عما تفرضه "قيم إنسانية وأخلاقية" على الأقل.

خيارات المستسلمين

تارةً يفكر وتارةً يبتعد إلى علياء نفسه، محاصراً بالهموم، منهكاً بعد أن تأمل المشهد السوري وواقع الثورة من داخله، كان جريئاً حين اختار القلم والعمل السلمي آنذاك، لكنه اكتشف مع الأيام الكثير من الثغرات عسكرياً وإغاثياً، سياسياً بل وحتى اجتماعياً، رويداً رويداً قرر الابتعاد، حتماً لأنه ولأعوام طويلة وكغيره ظن أن التآلف بين الناس هو الظاهرة الأقوى في المجتمع السوري، فالراسخ في الأذهان ما روج له الإعلام طيلة السنوات الماضية، لم يتنبه أن الخوف وحده من أزال الفروقات الطائفية والاجتماعية، لا المحبة أو المواطنة أو القومية التي حفلت بها كلمات المسؤولين وكتب المدارس.

لا أتحدث عن فردٍ واحدٍ ترك مقعده واعتكف في صومعة فكره بعيداً عن مجريات الثورة مستمداً جُل معلوماته من صفحات التواصل الاجتماعي "الفيس بوك"، فهي تكاد تصبح ظاهرة، ليخلو الطريق أمام الانتهازيين واللصوص والمتطرفين، حتى أن بعض أولئك الذين ثاروا بقوةٍ وفكرٍ تراجعت حماستهم، وغلبت أطماع الدنيا ومصالح شخصية على همهم الثوري.

قطعاً لا يمكن أن يتحمل المقاتلون تبعات الفساد التنظيمي والتاريخي الذي يعانيه المجتمع السوري فسنة التغيير تفرض بعض الفوضى لحين حدوث صحوةٍ شاملة وقوةٍ تفرز الناس وفق قواعد عملهم وإخلاصهم.

فالفوضى هي المبرر الأساسي للانسحاب في الداخل وليس مغادرة البلاد، وفقد الأمل، بل ربما الإيمان العقائدي بما يقوم به هؤلاء، وهو بكل الأحوال "فشلٌ واستسلام"، إذ لا يمكن التعبير عنه إلا بالرضوخ للأقوى وإن كان فاسداً بالتالي، هي اعترافٌ ضمني بالهزيمة.

"إن اختيار المستسلمين لا يوازي اختيار الأحرار"، كلماتٌ يقولها إحسان عبد القدوس، ينبغي تأملها، إذ إن تاريخ الثورات تاريخ خطوات يجب أن نعيشها لا أن نتجاهلها مستسلمين.

مشكلتنا في أن الإنسان أناني بطبعه، يطل على العالم من وراء أناه الخاصة، لا يهتم إلا بما يفيد هذه الأنا، وكأن العالم لم يُخْلَقْ إلا من أجله. عكس ذلك يوجد أفراد متميزون عن الآخرين، تجد الواحد منهم يتصرف وكأن الأنا عنده قد تجمدت درجة صفر، هؤلاء الأفراد الاستثنائيين قليلون، الإنسانية يمكن أن تسير بطريقة عادية، تعتمد أساساً من حيث الكم على الفرد العادي (الأغلبية)، يشتغل هؤلاء بطريقة دائمة كل واحد لحسابه الخاص (الأغلبية)، ويتدخل بين الفينة والأخرى أفراد يُحْسَبُونَ على رؤوس الأصابع، يقومون بعمل استثنائي، يسمى "الخدمة العامة".

والجماعة عندما تحتاج إلى أن تتغير(حدث نادر) تستنجد بهؤلاء الأفراد النادرين، هؤلاء يقدمون الخدمة المطلوبة منهم ويرجعون إلى الوراء.

هذا الرجوع قد يعزى لأسباب كثيرة لكنه سبب عثرةً ومراوحةً في المكان مع ما يعتري المشهد من صورةٍ قاتمة توحي بأن الغلبة للباطل.

والتفسير الوحيد لضعف الثورة في أنها حصرت نفسها في مظاهر الحالات التي واجهتها دون أن تصل إلى بواطن كل حالة لتجعل منها قضية وطنية وإيمانية تسعى إلى كسبها.

والسبيل الأمثل باعتقادي للخروج من هذه الحالة أن نعيش للثورة دون أن نستسلم للفشل لأننا مقتنعين أن الثورة لا تزال مستمرة وأننا يجب أن نعيشها كأننا في بدايتها حتى تحقق أهدافها.

يغلب الطابع الفكري على العمل الثوري اليوم، فهو يعمل باتجاهين محاربة التطرف من النظام السوري وميليشياته، وتطرفٌ آخر هو الانهزامية التي ركن لها البعض.

عندما يقول ستيفان.. اللهُ يلعن النظام

ثم قال سيادة العميد: الله يلعن هالنظام! قولوا: آمين.

إلا أن أحـدًا مـن الحاضـرين للتوقيـع علـى أوراق ''التعهـد''، و''المصـالحة'' لم يتجـرأ علـى الاسـتجابة للطلب/الأمر، والتلفظ بكلمة ''آمين''، رغم إلحاح العميد المتكرر، فقد كانوا في ''عرين الموت''، في إحدى قاعات ''قيادة الحرس الجمهوري''، وفضلًا عن ذلك فقد كان العديد منهم معتقلين سابقين، وقد خلف التعذيب في نفوسهم، ما يمنعهم من مجرد التفكير في الاستجابة ل''عميد القصر''.

لكن، وبعد صمت، تلقى العميد ما كان ينتظره، حين همس عجوزٌ بصوتٍ مرتجفٍ: آمين، حينها استكمل العميد ''خطبته'' بحماسٍ: لك والله السيد الرئيس من أول ما استلم الحكم، وهو ضد هالنظام.

إذن، فالسيد الرئيس بحسب العميد ''المجاز'' هو أول من وقف ضد النظام، لكن حجم الفساد الكبير في البلد، والذي يُسأل عنه ''الشعب'' بالطبع –وإن لم يصرح العميد– منع سيادته من القيام بثورة تطيح بالنظام ''الملعون''!

والحال، أن كلام العميد يختصر عقلية النظام، وتفكيره، فهو لازال ينظر إلى ''الشعب'' على أنه مجموعة من الحمقى، أو السذج الذين يمكن أن تنطلي عليهم أكاذيبه، وادعاءاته، كيف لا؟ ومخيلاتهم كانت تستعرض لوحات التعذيب، و''الشَبْح''، والقتل، التي خبروها بأنفسهم، فيما كانت في ذات اللحظة أصوات الطائرات، والمدافع تصم أذانهم، والاهتزازات الناجمة عن سقوط البراميل المتفجرة تزلزل أقدامهم المنتصبة برعبٍ، فوق أرضية قاعة ''الحرس الجمهوري'' الرخامية.

أبرمت الهدنة، وعاد الموقعون بصحبة لجنة المصالحة إلى المدينة، ليبدأ الفصل الثاني من ''مسرحية المصالحة الوطنية''، ولتكون المشاهد على النحو التالي: يقطع النظام جميع الطرقات إلى المدينة، ويحتفظ بطريقٍ واحدٍ فقط، يتحكم من خلاله بحركة الدخول والخروج، ويعزز بالتوازي حواجزه المحيطة بالمدينة، ويوزع مسؤوليتها بين عدة جهات، كالحرس الجمهوري، والأمن السياسي، والأمن العسكري، والمخابرات الجوية، وأمن الدولة، ومليشيا الدفاع الوطني، ولهذا التوزيع غرضٌ غير معلنٍ، فعندما يقوم أحد تلك الحواجز بالاعتداء على المدينة، أو قطع طريقها، أو اعتقال أحد أبناءها، تكون الحجج جاهزة، وهي أن فرع الأمن الفلاني لم يصادق على الهدنة؛ لأنه لم يكن حاضرًا عند التوقيع، أو لأنه يتحفّظ على بعض البنود، أو بعض المطلوبين! أو ليقول بأن المعتقلين حُولوا للقضاء المختص، والنظام يحترم القانون، ولا يتدخل في عمل المؤسسات! أو ليقول إن ما جرى ممارسات فردية قام بها عناصر الحاجز دون وجود ''أوامر''، وأنه سيتم النظر فيها!

وغير ذلك، تسمع لجنة المصالحة تلك الذرائع، وتعود بعجزها إلى المدينة، فلا يُفتح طريقٌ مغلق، ولا يعود معتقلٌ إلا جثة، أو أوراقًا تثبت وفاته الطبيعية! علمًا بأن لا أحد من المطلوبين يمر عبر تلك الحواجز، ولا حتى أولئك الذين أجروا تسويةً لأوضاعهم، فهم يعلمون أن أوراق التسوية التي يحملونها، والموقعة من رئيس مكتب الأمن الوطني اللواء ''علي مملوك'' شخصيًا، لا تساوي الحبر الذي كتبت به.

والواقع أن لجان المصالحة لا تستطيع، وأحيانًا لا ترغب بفعل شيءٍ، وسبب ذلك أمران: فهذه اللجان أولًا، تدرك حيثيات الواقع، وتعي اختلال الموازين بصورةٍ تسمح للنظام بالتعدي، أو التلاعب بشروط الاتفاقيات، والتنصل من التعهدات، والالتزامات.

وهذه اللجان ثانيًا، تعد أداةً للنظام، فبالنظر للأشخاص المكونين لها، وهم رجال دين، وحزبيون، ووجهاء محليون خسروا امتيازاتهم، ومكانتهم الاجتماعية السابقة بسبب تأييدهم للنظام، فما كان منهم إلا الدخول من بابٍ جديدٍ،

بالتعاون مع النظام لرد اعتبارهم، وتعزيز دورهم، وإن ادعوا أنهم يجهدون لخدمة أبناء مناطقهم، ويسعون لتجنيبهم ويلات الحرب، فحين يجتمعون مع مسؤولي النظام، لا يناقشونهم، ولا ينقلون وجهة نظر الناس الحقيقية، ولا يفاوضون على شروطهم، بل يكتفون بتلقي الأوامر، والتعليمات وينفذونها؛ ولذلك فالنظام يخرج منتصرًا بعد كل هدنةٍ يعقدها، بمساعدة أولئك الأشخاص.

مشروع المصالحة الوطنية ''المزعوم'' خطةٌ اجترحها الإيرانيون والروس أيام تراجع النظام، وتقهقره الميداني، وهو في الحقيقة مشروعٌ خبيثٌ، وناجحٌ، ويمثل عسكريًا المفهوم المخالف لمقولة ''فون كلاوزفيتز'' الشهيرة: فالمصالحة الوطنية هي امتدادٌ للحرب، ولكن بوسائل أخرى!

ولم يعد النظام مضطرًا لحشد قواته، وخوض معركةٍ عسكريةٍ مكلفةٍ لاقتحام مدينتنا مثلًا، يكفيه الآن أن يمنع سيارات الطحين، أو سيارات القمامة من الدخول حتى يركع الناس، ويحصل هو على مبتغاه.

تشكل هذه الشهادة الموجزة جزءًا بسيطًا مما يتضمنه واقع ملف ''المصالحات الوطنية''، وهذا الجزء بالتأكيد هو الجزء الحقيقي، وربما الأهم؛ لأنه يكشف خفايا، وطبيعة تلك ''المهادنات'' الوظيفية المؤقتة، وهو ذات الجزء الذي لا يعرف عنه السيد ''ستيفان دي ميستورا'' شيئًا، والجزء الذي غاب أيضًا، عن نقاشات باحثي ''مركز صنع السلام النرويجي''، و''مركز كارتر''، و''مركز الحوار الإنساني'' في جنيف، الذي ادعى أنه شارك في التوصل إلى عقد مثل تلك الاتفاقيات المحلية في بعض المناطق السورية.

ويبدو أن ما يحمله المبعوث الدولي الجديد في جعبته، والذي لا أجدني مهتمًا بالخوض في دقائقه وملابساته، يكاد لا يختلف عما جاء بها سلفاه ''أنان''، و''الإبراهيمي''، من أطروحاتٍ عبثيةٍ، تساهم في منح النظام مزيدًا من الفرص؛ لأنها تتعامى عن أسباب الأزمة وجوهرها، وتنطلق من مسلمة بقاء النظام، وأولوياته -محاربة الإرهاب- وتعتمد أداته المسماة بـ''الهدن''، وسيلةً للحل، وإن تم تغليفها بصيغٍ أكاديميةٍ، أو سياسيةٍ ـ تقنيةٍ، كـ''تجميد الصراع''، و''الحل من تحت إلى فوق''، المتلازم أو المستقل عن الحل السياسي، و''اعتماد إدارات محلية لامركزية موسعة''، تسبق انتخاباتٍ عامة وغيرها، فالمقاربات الدولية المتبعة لا تزال متخلفة، وقاصرة عن الوصول إلى تسويةٍ حقيقيةٍ وعادلةٍ للأزمة السورية.

عندما تحين لحظة الحقيقة، لن يُقبل من المبعوث الدولي ''دي ميستورا'' المتعجل للوقوع في فخاخ، وشراك النظام، والذي سيضيع هو نفسه في متاهات خطته، وتفاصيلها المتعلقة بآليات التنفيذ، والالتزامات، والضمانات، والمسؤوليات، وغيرها، ويكتشف أن تجربة ''هدنة برزة'' التي يسوق لها، كنموذج داعم لخطته، ما هي إلا كذبة، ووهم، أن يقول مثلًا: الله يلعن هالنظام.

ففي ذلك الوقت لن ينفع من مات أو اعتقل أو شُرد أي كلام، ومهما كان قائله، لكنه قد يؤهل ''ستيفان'' ليصبح دبلوماسيًا بمرتبة ''بيرسونا نان غرانتا''، ما سيعني حرمانه من ''متعة'' المشاركة في حل الأزمات الدولية القادمة.

تطوع... (بيان لجان إحياء المجتمع المدني) أساس للثورة وضمان لنجاحها

ل.ن

طويلاً غابت ثقافة التطوع والعمل المدني، عن المجتمع السوري، حيث أحكم النظام قبضته على مختلف مفاصل المجتمع، وكان وصياً على أي تجمع أو مشروع، في القطاعين العام والخاص، عدا عن تغلغل فروعه وأصابعه الأمنية فيها.

امتد هذا التغلغل إلى الجمعيات الخيرية، وتلك التي تستهدف شرائح معينة كالأيتام أو ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ لم يمكن لأي منها أن تمارس نشاطاً ما، إلا بعد الحصول على قائمة طويلة بموافقات، تتيح للطرف الوصي الاشراف والمشاركة، لينضوي تحت مظلته أي اتجاه فكري أو اجتماعي، يمكن أن يظهر للناس.

يمكن القول أن النظام لم يؤمن بدور مؤسسات المجتمع المدني، ولديه قناعة بأنه يستطيع لوحده حل كل الأمور المتعلقة بالمواطن، ولم يؤمن أيضاً بأن تلك المؤسسات يمكن أن يكون لها دور في خدمة المجتمع، إضافة إلى تخوفه الكبير منها.

بين عامي 2000 و2001 ظهرت لجان إحياء المجتمع المدني، وطالبت بإعادة إحياء المجتمع والمؤسسات المدنية، وقدمت بياناً طالبت فيه بنقاط كثيرة، كانت في مضمونها أساساً للتغيير السلمي، ومنها:

- وقف العمل بقانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وتسوية أوضاع المحرومين من الحقوق المدنية وحق العمل بموجب القوانين والأحكام الاستثنائية، والسماح بعودة المبعدين إلى الوطن.
- إطلاق الحريات السياسية ولاسيما حرية الرأي والتعبير، وقوننة الحياة المدنية والسياسية بإصدار قانون ديمقراطي لتنظيم عمل الأحزاب والجمعيات والنوادي والمنظمات غير الحكومية، وخاصة النقابات التي حولت إلى مؤسسات دولتية ففقدت كلياً أو جزئياً الوظائف التي أنشئت من أجلها.
- إعادة العمل بقانون المطبوعات الذي يكفل حرية الصحافة والنشر والذي تم تعطيله بموجب الأحكام العرفية.
- إصدار قانون انتخاب ديمقراطي لتنظيم الانتخابات في جميع المستويات، وجعل العملية الانتخابية برمتها تحت إشراف قضاء مستقل، ليكون البرلمان مؤسسة تشريعية ورقابية حقاً تمثل إرادة الشعب ومرجعاً أعلى لجميع السلطات وتعبيراً عن عضوية المواطنين في الدولة ومشاركتهم الإيجابية في تحديد النظام العام فإن عمومية الدولة وكليتها لا تتجليان في شيء أكثر مما تجليان في المؤسسة التشريعية وفي استقلال القضاء ونزاهته.
- استقلال القضاء ونزاهته وبسط سيادة القانون على الحاكم والمحكوم.
- إحقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص على معظمها في الدستور الدائم للبلاد ومن أهمها حق المواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية ومن الدخل القومي، وفي العمل المناسب والحياة الكريمة، وحماية حقوق الأجيال القادمة في الثروة الوطنية والبيئة النظيفة، فإنه لا معنى لتنمية اقتصادية واجتماعية إن لم تؤد إلى رفع الظلم الاجتماعي وأنسنة شروط الحياة والعمل ومكافحة البطالة والفقر.
- إلغاء أي تمييز ضد المرأة أمام القانون.

نستحضر هذا البيان اليوم، بعد سنوات على الثورة، التي ساهمت في إحياء فكر التطوع، وأعادت إلى الأذهان فكرة المجتمع المدني، كبديل وضرورة عن النظام القائم، لكن المطالب التي قدمها البيان، ما زالت مفقودة، مع تعاظم الحاجة إليها، علها ترى النور في سنوات قادمة، ولا ترتد الثورة على أصحابها كما حصل في أكثر من بلد عربي.